# القياس والتعليل
# في حواشي شرح ابن عقيل
# « دراسة تطبيقية »

د٠ عبد المنعم محمود عبد المنعم (*)

**المقدمة :**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين، ورحمة الله للناس أجمعين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد ...

فَحرِيّ بمن يَدْلِف إلى بستان النَّحو النضير أن يعرف أصوله التي هي: «أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجَّة والتعليل»(١).

فأصول النَّحو هي منابع الاحتجاج التي استقى منها النَّحويون مادتهم، ودعائم أساسية بنَوا عليها قواعدهم وكلامهم، وقد بلغت شأوًا عظيمًا في الدرس النَّحوي ولهذا جاء هذا البحث الموسوم بـ: «القياس والتعليل في حواشي شرح ابن عقيل: دراسة تطبيقية»؛ ليؤكد عناية النَّحويين عامة، ومحشّى شرح ابن عقيل خاصة بأصول النَّحو في فرعين من فروعه، وهما القياس والتعليل، ووقع الاختيار –ميدانًا للتطبيق– على حاشيتين من حواشي شرح ابن عقيل.

---

(*) حاصل على الدكتوراه في الدراسات اللغوية – كلية الآداب – جامعة بنها.

(١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النَّحو، لابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م)، ص٨٠.

وهما: حاشيتا السجاعي والخضري[1]؛ لأثرهما البارز في الدرس النَّحوي، وموسوعية صاحبهما المعرفية، فقد وَعَتْ الحاشيتان كثيرًا من العلوم غير النَّحو والصرف، كالبلاغة والفقه والتفسير والتاريخ والتراجم... إلخ، وما كنا لنهتدي إلى هذه الكنوز المعرفية كلها لو لم يصرِّح بها هذان العالمان، وقد سلكا هذه الطريق على هدى وبصيرة من أصول النَّحو، وكل أولئك بطريق المناقشات والتحليلات والإيضاحات والتنبيهات والإضافات العديدة، فإذ بالمستغلَق من الشرح مفتوح، والبعيد منه قريب، والعَسِر منه أصبح سهلًا، والمختصر مبسوط حتى غَدَتْ الحاشيتان تتزينان بحلل البهجة والرواء.

وقد اتخذ البحث سبيل المنهج الوصفي؛ ليبيّن أثر الحاشيتين في الشرح من خلال تلك الأصول النَّحوية (القياس والتعليل)، وتأسس البحث على أربعة مطالب:

١) المطلب الأول: القياس عند السجاعي

٢) المطلب الثاني: القياس عند الخضري

---

(١) أ- السجاعي: هو الشيخ أحمد بن الشيخ الصالح شهاب الدين أحمد بن محمد السجاعي الشافعي الأزهري، ولد بمصر، عالم موسوعي له تصانيف كثيرة، (ت ١١٩٧هـ)، ينظر ترجمته في: عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي، تحقيق: د. عبد الرحيم عبد الرحمن، مطبعة دار الكتب المصرية (١٩٨٨م)، ١٠٧/٢، ١٠٨، وينظر: الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط١٥ (٢٠٠٢م)، ٩٣/١.

ب- الخضري: هو الشيخ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري، من أكابر علماء الشافعية، له تصانيف كثيرة في النَّحو وغيره، (ت ١٢٩٨هـ)، وينظر ترجمته في: الخطط الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة: علي باشا مبارك، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر المحمية، ط١ (١٣٠٤هـ) ٩١/٢، وينظر: تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية، د. رمضان عبد التواب، مراجعة: د. السيد يعقوب بكر، دار المعارف، ط٢، ٢٨٣/٥.

٣) المطلب الثالث: التعليل عند السجاعي

٤) المطلب الرابع: التعليل عند الخضري

ثم خاتمة البحث وفيها أهم النتائج، وأخيرًا مسرد بالمصادر والمراجع التي اعتمدها البحث.

* *

## المطلب الأول

## القياس عند السجاعي

*** بين يدي المطلب:**

إن القياس أحد أركان الأصول النَّحوية الهامَّة التي قامت عليها الدراسات النَّحوية، يسبقه السماع. فالمنهج العلمي الذي اتبعه النَّحويون، يبتدئ بسماع كلام العرب فاستقراء واستنباط القواعد منه، ثم الاستعانة بالقياس، لأنهم لم يكن باستطاعتهم سماع كل كلام العرب، فلم يسمع النَّحويون خبرًا لكل مبتدأ، ولا فاعلًا لكل فعل في كلام العرب، وإنما قاموا على كثرة ما سموا(١).

«فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكِّن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل، دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها»(٢).

وتعددت تعريفات القياس لدى النَّحويين(٣) ولكنها في النهاية تتلاقى في ذلك النشاط الفكري الذي يؤديه المتكلم حملًا على ما وعته ذاكرته من ألفاظ وجمل

---

(١) ينظر: الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، (١٩٥٢م)، ١/١١٢.

(٢) القياس في اللغة العربية، تأليف: محمد الخضر حسين، القاهرة ١٣٥٣هـ، عنيت بنشره المطبعة السلفية ومكتبتها، ص٢٥.

(٣) يقول الأنباري في تعريف القياس: «... هو في عرف العلماء: عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حملُ فرع على أصله بعلّه، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع» لمع الأدلة في أصول النحو: /٩٣، وينظر: أصول النحو العربي في نظر النُّحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث د. محمد عيد ١٩٨٩م، وعالم الكتب: ص/٦٩. وينظر: الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، د. تمام حسان، عالم الكتب (١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م)، ص١٥١، وينظر: الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، ضبطه: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط٢، (١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م)، ص٧٩.

وتراكيب وتعبيرات وأساليب... إلخ. وفي القياس تظهر عبقرية نحاة العرب، واقتدار على النفاذ إلى المعاني المستترة وراء أوضاع الكلم.

والمتأمل لحاشية السجاعي يجد عناية فائقة بالقياس، خلال النصوص المعلَّق بها في التحشية، وهذه العناية تظهر واضحة خلال مناقشة المسائل النَّحوية؛ لإثبات القواعد أو درئها، أو التعرض للموافقات والمخالفات النَّحوية والقياس في مجمله شكل ملمحًا مهمًّا في منهجية السجاعي في الحاشية، ومن أمثلة القياس في الحاشية:

• **في باب الكلام وما يتألف منه:** ذكر الشارح تبعًا للمصنف بأن (أل) من علامات الأسماء، واستعمل المصنف (أل) مكان الألف واللام[1] والسجاعي مع المصنف في اختياره فيقول: «التعبير بأل مبني على أنه ثنائي الوضع، وهمزته همزة قطع وصلت؛ لكثرة الاستعمال، فلا يحسن على غير هذا التعبير (بأل)، وعلى القول بأنه ثنائي وهمزته همزة وصل زائدة معتد بها في الوضع، يجوز أن يعبر (بأل) نظرًا للاعتداد بها في الوضع وهو الأقيس...»[2].

• **وفي باب المعرب والمبني:** في التعليق على شاهد الشارح، الذي استشهد به على لغة بعض العرب إلزام (أب، أخ، حم) الألف مطلقًا، يقول السجاعي:

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر (٢٠٠٩م)، ١٣/١.

(٢) حاشية السجاعي المسمّاه: فتح الجليل على شرح ابن عقيل متن الألفية: الشيخ أحمد السجاعي، ونُبَذ لطيفة ملخصة من تقرير العلامة الشيخ محمد الإنبابي، المطبعة الميمنية (أحمد البابي الحلبي)، ١٣٠٦هـ، ص٩.

وينظر: الكتاب: كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، ٢٥٩/٥

**«... قال العيني[1]: واستعمل المثنى بالألف في حالة النصب، فقال غايتاها، وكان القياس أن يقول: غايتيها انتهى وبعضهم جعل الألف للإطلاق، فيكون الضمير عائدًا على المجد، وأُنث باعتبار كونه صفة، ولعل الأقرب جعله من استعمال المثنى في المفرد، وهو كثير في كلامهم تأمل»[2].**

فالسجاعي مع العيني في قياس نصب المثنى بالياء، على أنه لم ينكر أيضًا هذه اللغة عن العرب.

● وفي نفس الباب تعليقًا على قول الناظم في إلحاق بعض الأسماء بجمع المذكر السالم في إعرابه بالواو رفعًا، وبالياء جرًّا ونصبًا.

يقول الناظم:

**أولُو، وعالمُونَ، عِلِّيُّونا وَأَرَضُونَ شَذّ والسِّنُونا[3]**

يقول السجاعي: «**(قوله: وأَرَضُونَ شَذّ) أي قياسًا، لا سماعًا؛ فإنه فاشٍ،**

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل: ٢٧/١. ويقول العلامة محمد محيى الدين: «هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزبيد، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف في أحواله كلها، وقد تكلم بها في الموضعين النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك في قوله: «ما صنع أبا جهل؟»، وقوله: «لا وتران في ليلة»؛ وعلى هذه اللغة، قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: «لا قودَ في مثقلٍ، ولو ضربه بأبا قُبَيْس» وأبو قبيس: جبل معروف. السابق: ٢٧/١، وبيت الشارح هو:

**إن أبَاها وأبا أباها قد بَلغَا في المجد غَايتَاها**

(٢) انظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، للعيني، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، ط١ (١٤٣١هـ – ٢٠١٠م)، ص١٩٤.

وانظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية، وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١ (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م): ١٥١/١

(٣) حاشية السجاعي: ١٩.

**وتخصيص أرضين بالشذوذ؛ لخروجه من باب سنين، فحقه أن يذكر بعده؛ لكنه قدمه؛ لضرورة النظم، وهو بفتح الراء، وقد تسكن ضرورة...»**[(١)].

فالحكم على «أَرَضُون» بالشذوذ قياسًا؛ لأنه لم يستكمل فيه شروط جمع المذكر السالم؛ لأن أرضون اسم جنس جامد مؤنث.

• وفي نفس الباب، في تعليقه على حكم جمع المؤنث السالم، يقول السجاعي: «... **وهذا الجمع مقيس في خمسة أمور: الأول: ما فيه تاء التأنيث مطلقًا، الثاني: ما فيه ألف التأنيث كذلك، الثالث: مصغر مذكر ما لا يعقل، كدريهم، الرابع: علم مؤنث، لا علامة فيه، كزينب، الخامس: وصف غير العاقل كأيام معدودات، ونظمها الشاطبي فقال:**

**وقِسْه في ذي التا، ونحو ذكري ودرهم مصغّر، وصحرا**
**وزينب ووصف غير العاقِلِ وغير ذا مسلم للناقِلِ»**[(٢)]

ثم يقول السجاعي: «... **وأفاد الناظم: أنا ماعدا الخمسة مقصور على السماع وهو كذلك خلافًا لبعضهم»**[(٣)].

• **في باب الابتداء:** أشار الشارح بأن البصريين لا يجوِّزون أن يكون الوصف مبتدأ إلا إذا أُعتمد على نفي أو استفهام، بخلاف الكوفيين ومعهم الأخفش، فإنهم لا يشترطون ذلك، وذكر الشارح مثال المصنف: «فائزٌ أولو الرشد»، ففائز: مبتدأ، أولو: خبر، دون الاعتماد على النفي أو الاستفهام[(٤)].

---

(١) حاشية السجاعي: ٢٢، وانظر: المقاصد الشافية للشاطبي: ٢٨٦/١. ويقول السجاعي: «... فلا يرد أن باب سنين شاذ؛ لأنه شاذ في القياس لا الاستعمال فتأمل» ص٢٣.

(٢) حاشية السجاعي: ٢٤. وانظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي: ٢١١/١. وانظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م)، ص٢٠.

(٣) حاشية السجاعي: ٢٤.

(٤) انظر شرح ابن عقيل: ٩١/١.

يقول السجاعي: «**(قوله: وقد يجوز نحو فائز إلخ)، أي يجوز قياسًا بلا استحسان عند البصريين إلا الأخفش، فإن الاعتماد شرط لاستحسان الابتداء بالوصف، وقياسًا مستحسنًا عند الأخفش، والكوفيين؛ لأنه يستحسن الابتداء به عندهم، وإن لم يعتمد، هذا هو المأخوذ من التسهيل، لكن الذي يفهم من التوضيح، هو أن الاعتماد شرط لجواز الابتداء بالوصف فإن لم يعتمد، فهو خبر مقدم، وما بعد مبتدأ مؤخر، والكوفيون لا يشترطون الاعتماد**»[(١)].

ويفهم من كلام السجاعي أنه مع البصريين في كون الوصف غير المعتمد على نفي أو استفهام مبتدأ، وما بعده خبر، ولكنه قياس غير مستحسن، بدليل ذكره لكلام ابن هشام في أوضح المسالك.

• **في باب تعدّي الفعل ولزومه:** ذكر الشارح علامات الفعل اللازم، ومنه: كل فعل كان مطاوعًا لما تعدّى إلى مفعول واحد نحو: مَدَدْتُ الحديدَ فامتدّ[(٢)].

يقول السجاعي: «... **واعلم أن الانفعال إنما ينقاس في فعل ثلاثي ذي علاج، وأمَّا أطلقته فانطلق، ونحوه فشاذ، وخرج بذي علاج، أي تأثير محسوس، متعلق بالظاهر غيره، فلهذا لا يقال علمت المسألة فانعلمت، ولا ظننت ذلك حاصلًا فانظن؛ لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطل، وليس أثرهما محسوسًا...**»[(٣)].

• **في باب اسم الفاعل:** ذكر المصنف أنه يُصاغ للكثرة، فعّال، مِفْعال، فَعُول، فَعِيل، فَعِل، فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل، وتبعه في ذلك الشارح[(٤)].

---

(١) حاشية السجاعي: ٥٣، ويقول ابن هشام: «... ونحو: أقائم أبواه زيد، فإن المرفوع بالوصف غير مُكتفى به، فزيدٌ: مبتدأ، والوصف: خبر، ولابد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام نحو: «خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما»، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٨٨/١، ١٨٩. وانظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك: ٤٤.

(٢) انظر شرح ابن عقيل: ٦٧/٢.

(٣) حاشية السجاعي: ١١٧.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل: ٥١/٣.

يقول السجاعي: «... **جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياسًا، وهو الأصح اهـ شاطبي اهـ سم**[1]. **وقال الكوفيون: لا تعمل؛ لأنها زادت على معاني أفعالها، فاستحقت أن لا تحمل عليها**». فالسجاعي يُعمل صيغ المبالغة قياسًا على عمل اسم الفاعل لما نقله عن الشاطبي، وسم.

• **في باب أبنية المصادر**: يقول ابن عقيل: «الفعل الثلاثي المتعدّي يجيء مصدره على (فَعْل) قياسًا مطرَّدًا، نصّ على ذلك سيبويه في مواضع فنقول: ردّ ردًّا وضرب ضربًا، وفهِم فَهْمًا، وزعم بعضهم: أنه لا ينقاس، وهو غير سديد»[2].

يعلِّق السجاعي على ما تحته خط: «**(قوله: قياسًا مطرَّدًا) المراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره، فإنك تقيسه على هذا لا إنك تقيس مع وجود السماع قال ذلك: سيبويه، والأخفش والجمهور اهـ تصريح**»[3].

• **في باب أفعل التفضيل**: يقول السجاعي عنه: «... **وهو اسم لدخول علامات الأسماء عليه، وهو ممتنع الصرف للزوم الوصيفة، ووزن الفعل، ولا ينصرف عن صيغة أفعل، إلا أن الهمزة حذفت شذوذًا قياسيًّا، لا استعماليًّا من خير وشر؛ لكثر الاستعمال، وفيهما شذوذ من وجه آخر، وهو كونهما لا فعل لهما**»[4].

---

(١) حاشية السجاعي: ١٧٤. وانظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١ (١٤٢٢هـ – ٢٠١٤م)، ٨٥٣/٣، ٨٥٤.

(٢) شرح ابن عقيل: ٥٧/٣.

(٣) حاشية السجاعي: ١٧٧، وانظر: شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م)، ٢٥/٢.

(٤) حاشية السجاعي: ١٩٠. وانظر: شرح التصريح: ٩٢/٢.

أَكّد السجاعي هنا على قياسية صيغة أفعل، مع خروج كلمتي خير وشر من ذلك ففيهما شذوذ قياسي بحذف همزتهما وأيضًا لعدم وجود فعل لهما.

• **في باب ما لا ينصرف:** ذكر الشارح: أنه يُمنع من الصرف للعدل والصفة (أُخر)، مثل: مررت بنسوة أُخَرَ، وهو معدول عن الآخر[1].

يقول السجاعي معلِّقًا على ما تحته خط: «... **أي؛ لأنها جمع لأخرى، وأخرى أنثى آخر بالفتح بمعنى مغاير، وآخر من باب اسم التفضيل، اسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من (أل) والإضافة مفردًا مذكرًا نحو: ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا ﴾ [يوسف: ٨] ونحو: ﴿ قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ ﴾ [التوبة: ٢٤] إلى قوله: ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُم ﴾ فكان القياس، أن يُقال: مررت بامرأة آخر، وبنساء آخر، وبرجال آخر، وبرجلين آخر بفتح الهمزة الممدودة فيهن، ولكنهم قالوا أُخرى، وأُخر بضم الهمزة، وآخرون، وآخران، قال تعالى: ﴿ فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُواْ ﴾ [التوبة: ١٠٢]، ﴿ فَآخَرَانِ يِقُومَانُ ﴾ [المائدة: ١٠٧]، وإنما خصَّ النَّحويون أُخر بالذكر؛ لأن في أُخر ألف التأنيث، وهي أوضح في العدل، وأما آخرون، وآخران، فمعربان بالحروف، فلا مدخل لهما في هذا الباب، وأما آخر بفتح الهمزة فلا عدل فيه، وإنما العدل في فروعه، وإنما امتنع من الصرف للوصف والوزن اهـ توضيح مع بعض تصريح**»[1].

فذكر السجاعي قياسية اسم التفضيل في حال تجرده من (أل) والإضافة بأن يكون مفردًا مذكرًا، ثم تعليله لعدول النُّحاة عن ذلك إلى (أُخر)؛ لأن فيها ألف التأنيث، وهي أوضح من العدل... إلخ[2].

• **وفي باب التصغير:** يذكر الشارح، أنه قد يأتي كل من التصغير، والتكبير، على غير لفظ واحده، فيحفظ ولا يقاس عليه، مثل قولهم في تصغير

---

(١) انظر شرح ابن عقيل: ١٤٧/٣.

(١) حاشية السجاعي: ٢٣٤.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ١٢٤/٤، وانظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٢٨/٢، ٣٢٩.

مغرب: مُغيربان، وفي عَشيَّة: عُشَيْشِيَّة، وفي جمع رهط: أراهط، وفي باطل: أباطيل[١].

يقول السجاعي معلِّقًا على ما تحته خط: «**(قوله: مُغيربان وعُشَيْشِيَّة، والقياس مُغيرب وعُشيّة بحذف إحدى الياءين من عُشيّة؛ لتوالي الأمثال، وإدغام ياء التصغير في الأخرى اهـ فارضي**». ثم يقول: «**(قوله: أراهط وأباطيل) والقياس رهوط وبواطل. قال شيخ الإسلام: أما أراهط فلأنه إنما يكون جمعًا قياسًا لرباعي، ورهط ثلاثي، وأما أباطيل، فلأنه إنما يكون جمعًا لخماسي، وباطل رباعي اهـ...**»[٢].

* *

(١) انظر شرح ابن عقيل: ٤/٦٥.

(٢) حاشية السجاعي: ٢٨١.

## المطلب الثاني

## القياس عند الخضري

*** بين يدي المطلب:**

إن المطالع لحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ليجد كبير عناية بالقياس ومسائله التي نصَّ عليها النُّحاة من قبله، والحق الذي لا ريب فيه أيضًا أن كثيرًا من مسائل القياس نقلها الخضري عن السجاعي[١]، دون الإشارة إليه، وسيركز البحث هنا على بعض المسائل الأخرى التي عرضها الخضري في حاشيته ومن الأمثل في الحاشية:

• في مقدمة الحاشية (الخطبة) يقول الخضري: «**... اعلم أن البسملة مصدر قياسي لبسمل: كدحرج دحرجة، إذا قال بسم الله على ما في الصحاح، وغيره، أو إذا كتبتها على ما في تهذيب الأزهري فهي بمعنى القول أو الكتابة...**»[٢].

• **في باب النكرة والمعرفة:** يذكر الشارح: أن الضمير المتصل، هو الذي لا يُبتدأ به كالكاف من «أكرَمك» ولا يقع بعد (إلَّا) في الاختيار[٣]، وقد جاء شذوذًا في الشعر، كقوله:

**أعوذ بربِّ العرشِ من فئةٍ بغَتْ عليَّ؛ فما لِي عَوْضُ إلاه ناصِرُ**

يعلِّق الخضري على ما تحته خط: «**(قوله: فمالي عَوْضُ إلخ)، لي: خبر**

---

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر: في قياس جمع المؤنث السالم عند السجاعي/ ٢٤، وقياس جمع المؤنث السالم عند الخضري/ ٤٦.

(٢) حاشية الخضري: الشيخ محمد الخضري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي (وبهامشها شرح ابن عقيل ونظم ابن مالك)، ٣/١.

(٣) انظر شرح ابن عقيل: ٤٤/١، والبيت كما يقول العلامة محيي الدين عبد الحميد من الشواهد التي لا يُعرف لها قائل، انظر السابق: ٤٤/١.

**مقدم، وناصر: مبتدأ مؤخر، وإلَّاه مستثنى منه مقدم عليه، وقياسه إلَّا إياه...»**[١].

• **وفي نفس الباب:** يذكر الشارح: أن الفعل إذا اتَّصل بياء المتكلم، لحقته (نون) تُسمى نون الوقاية، وقد جاء حذفها مع ليس شذوذًا[٢]، ويعلِّق السجاعي على هذا الحذف بأنه غير قياسي والقياس لزومها يقول: «... **والقياس لزومها كسائر الأفعال، وهو الكثير، كقول بعضهم، وقد بلغه أن شخصًا يهدده: عليه رجلًا لَيْسَنِي، أي: ليلزم رجلًا غيري**»[٣].

• **في باب إنَّ وأخواتها:** يذكر الشارح: أنَّ (ما) غير الموصولة إذا دخلت على (إنَّ)، وأخواتها كفتها عن العمل، إلَّا ليت، فإنه يجوز فيها الإعمال، والإهمال، ولبعض النَّحويين رأي آخر، وهو الإعمال في باقي أخوات إنَّ -قليلًا- عند الزجاجي، وابن السراج، والأخفش، والكسائي[٤].

يقول الخضري معلِّقًا على إعمال (إنَّ) وباقي أخواتها مع (ما) عند الأخفش وابن السراج: «... **فالإعمال مسموع في غير ليت أيضًا، لا مقيس عليها، كما قيل، قال الزجاج في الجمل: ومن العرب من يقول: إنما زيدًا قائم، ولعلما بكرًا جالس، وكذلك أخواتها ينصب بها، ويُلغى (ما)، ومشى عليه ابن السراج، ووافقهما المصنف**»[٥].

فالخضري مع قياس إعمال ليت مع (ما) دونما باقي أخواتها مع (ما) فالإعمال عندئذٍ مسموع، وهذا ما عليه الشارح، ووصف الشارح ما حكاه الأخفش والكسائي بأنه شاذ[٦].

---

(١) حاشية الخضري: ٥٤.
(٢) انظر شرح ابن عقيل: ٥٣/١.
(٣) انظر شرح ابن عقيل: ٥٣/١.
(٤) المرجع السابق: ١٧٢/١.
(٥) حاشية الخضري: ١٣٦. وانظر: الخصائص لابن جني: ١١٧/١.
(٦) يقول ابن عقيل: «وحكى الأخفش والكسائي (إنما زيدًا قائم)» شرح ابن عقيل: ١٧٣/١.

• **في باب أعلم وأرى:** يرى ابن عقيل أن الهمزة تُصيِّر الفعل اللازم متعديًّا إلى مفعول واحدٍ، وإن كان الفعل متعديًّا إلى مفعول واحد صار بعد دخول الهمزة متعديًّا إلى مفعولين، وإن كان الفعل متعديًّا إلى مفعولين صار بعد دخول الهمزة متعديًا إلى ثلاثة، نحو: أعلم، وأرى[١].

يعلِّق الخضري على شأن الهمزة فيقول: «**لكنها لا تدخل على غير الثلاثي، وكذا على غير رأي وعلم من أفعال الباب، خلافًا للأخفش في إدخالها على الجميع قياسًا عليهما؛ لخروجهما عن القياس، إذ ليس في الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة بدونها؛ حتى تُحمل عليه، فيجب الوقوف عند المسموع**»[٢].

• **في باب الفاعل:** يذهب الشارح تبعًا للمصنف، أنه شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر مثل: خاف ربَّه عُمرُ، وأيضًا شذّ عودُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، مثل: زانَ نورُهُ الشجرَ[٣].

يعلِّق الخضري على كلام الشارح قائلًا: «**(قوله: شاع في لسان العرب) أي: والأصل في كثرة الاستعمال، كونه قياسيًّا، وقوله شذّ أي قياسًا، وإن سمع كثيرًا أيضًا**»[٤].

فالخضري ينص هنا على قياسية تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة،

---

(١) انظر شرح ابن عقيل: ٢٩/٢.

(٢) حاشية الخضري: ١٥٦/١. وانظر: الجمل، للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط١ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، ٣١، وأسرار العربية: لابن الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، ٦٦.

(٣) انظر شرح ابن عقيل: ٤٧/٢.

(٤) حاشية الخضري: ١٦٦/١.

وإن تأخر لفظًا، كما نصّ الخضري على شذوذ عود الضمير من الفاعل المتقدّم على المفعول المتأخر؛ لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

● **في باب الإضافة:** يذكر ابن عقيل، أنه قد يُحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه مجرورًا، بشرط أن يكون المحذوف مماثلًا لما عليه قد عُطف، وقد يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه على جرّه، والمحذوف ليس مماثلًا للملفوظ، بل مقابل له، كقوله تعالى: **(تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآَخِرَةَ)** [الأنفال: ٦٧] في قراءة من جرّ الآخرة، إذ التقدير «والله يريد باقي الآخرة»، ومنهم من يقدره «والله يريد عرض الآخرة»[١].

يعلِّق الخضري على جرّ الآخرة، فيقول: «**هي مخالفة للقياس من جهة أن المضاف بعض المعطوف، وهو الجملة، لا معطوف وحده قيل، ومن جهة فصل العاطف من المجرور بغير «لا» مع أن شرط الحذف اتصاله به كالبيت[٢] أو فصله منه «بلا» كقوله:**

**ولم أر مثلَ الخيرِ يتركه الفتى ولا الشَّرَّ يأتيه امرؤٌ وهو طائعٌ**

**أي ولا مثل الشر، ونحو: ما كل سوداء فحمة، ولا بيضاء شحمة، أي: ولا كل بيضاء، لكن نقل «سم» عن الأكثرين عدم اشتراط ذلك»**[٣].

---

(١) انظر شرح ابن عقيل: ٣٧/٣.

(٢) هو: بيت الشارح، قال عنه العلامة محيى الدين عبد الحميد: البيت لأبي داود الإيادي واسمه جارية بن الحجاج، يقول:

**أكلَّ امْرِئ تحسبينَ امرَأً ونَارٍ توقَّدُ بالليل نـارَا**

والشاهد، فيه: حذف المضاف وهو كل والتقدير «وكلَّ نارٍ» وبقى المضاف إليه مجرورًا، انظر شرح ابن عقيل: ٣٦/٣، وانظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني ١٣٥٦/٣.

(٣) حاشية الخضري: ١٨/٢.

نصَّ الخضري على مخالفة القراءة للقياس بما تقدم ذكره بشاهد الشارح، والشاهد الذي أتى به ثم المثال الذي ختم به تعليقه، مع عدم اشتراط ذلك عند ابن قاسم[1].

• **في باب جمع التكسير**: يذهب الشارح تبعًا للمصنف، بأن (أَفْعِلَةً) جمع لكل اسم مذكر، رباعي، ثالثه مدّة[2]، يقول الخضري: «(قوله: جمع لكل اسم إلخ) القيود أربعة، فمتى انتفى أحدها في كلمة، فلا تجمع على أفْعِلة، وشذّ من الصفة شحيح، وأشحّة وقياسه أشحاء، وشحاح، ومن المؤنث عقاب، وأعقبة، وقياسه أعقب، وعُقُب بضمتين، وعقبان، ومن غير الرباعي قدح، وأقدحه، وباب، وأبوبة، والقياس قِداح، وأقدح، وأبواب، ومما ليس مدّه، ثالثا: نحو: جائز، وأجوزة، وهي الخشبة الممتدة في أعلى السقف والقياس جوائز»[3]،[4].

* *

(١) انظر توضيح المقاصد والمسالك: ٨١٩/٢.

(٢) انظر شرح ابن عقيل: ٥٤/٤.

(٣) حاشية الخضري: ١٥٥/٢.

(٤) انظر أمثلة أخرى للقياس في الحاشية: (٤٦/١، ٤٨، ٥١، ٦٥، ٧٠، ٧٥، ١٠٩، ١١١، ١١٩، ١٤٨، ١٥١، ١٦١، ١٧٩، ٢٠١، ٢١٩، ٢٣٥)، (٢٩/٢، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٤٦، ١٠٥، ١١٩، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٩).

## المطلب الثالث

## التعليل عند السجاعي

*** بين يدي المطلب:**

إن التعليل رافد من الروافد الأساسية للأصول النَّحوية، التي اعتمدت عليه الدراسات النَّحوية، والعلماء النَّحويون في مصنفاتهم، يقول الزجاجي: «وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها في النَّحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه عِلّه لما عللته منه...»[(١)].

ويُعلِّق الدكتور شوقي ضيف على كلام الزجاجي فيقول: «وبذلك انفتح باب العلل واسعًا أمام النُّحاة، وأخذ كل حاذق منهم يجلب إليه كل ما يستطيع من غرائب ونوادر، لم يقفوا بها عند أحكام الإعراب الظاهرة، بل أداروها في واقع الكلام الإعرابي ولا واقعه، وتجادلوا فيها طويلًا، مفضين في كثير من جدلهم إلى فروض وهمية، حتى عقّدوا مصنفاتهم النَّحوية تعقيدًا شديدًا، وحتى غدا كثير من مباحثها شيئًا عسيرًا»[(٢)].

وتوسع النَّحويون في أنواع العلل، فقسموها إلى علل تعليمية، وقياسية، وجدلية وحكمية وضرورية، وصحيحة، وفاسدة... إلخ، أفضت في النهاية –في بعض الأحيان– إلى «فروض وهمية» على حدِّ قول الدكتور شوقي ضيف؛ وذلك راجع لتأثر النَّحويون بأساليب ومناهج الفقهاء وعلماء الكلام، والبيئة الثقافية المحيطة بهم.

---

(١) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٣ (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م)، ٦٥، ٦٦.

(٢) المرجع السابق، مقدمة الكتاب: ب، ج.

وهذا كله حرصًا منهم على تفسير الظاهرة اللغوية، والولوج إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[1].

والسجاعي واحد من هؤلاء النَّحويين الذين أكثروا من التعليل، فنجده يعلل لكثير من المسائل النَّحوية، والقواعد، والمصطلحات، وجاءت أكثر تعليلاته خلال مناقشاته مع العلماء النَّحويين، واختياراته النحوية والصرفية التي ثبت صحتها لديه، ولم يبعد كثيرًا عن الأسباب التي جعلت النُّحاة يتجهون إلى التعليل[2]، لكن دون تعقيد، أو مغالاة؛ فجاءت هذه التعليلات سهلة مختصرة، بعيدة عن الجدل النَّحوي، إنما لتثبت المسألة النَّحوية أو تنفيها أو تزيدها فهمًا وهضمًا في النص المعروض محل المناقشة.

ويمكن إبراز صور التعليلات عنده من خلال الدراسة المنهجية فيما يلي:

**أولًا: تعليلات المصطلح النحوي.**

**ثانيًا: اجتماع العلة والقياس.**

**ثالثًا: تعليلات المسائل النحوية.**

**أولاً: تعليلات المصطلح النحوي:**

ذكر البحث آنفًا أن السجاعي لم يشذّ عن المصطلحات التي أثبتها المصنف في خلاصته الألفية، ثم سار على نفس المنهج الشارح، وعند ذكر السجاعي للمصطلح النَّحوي، نراه يعلل له ومناقشًا إيَّاه، إمَّا لكثرة استعمال هذا المصطلح، وإمَّا لخفته أو لاختصاره أو لاستحسانه... إلخ، ومن أمثلة ذلك في الحاشية:

• **في باب النكرة والمعرفة:** يقول السجاعي: «**هما في الأصل اسما مصدرين لنكّرته وعرَّفته بالتشديد، وأما على التخفيف من نِكرته بكسر الكاف، فهما**

(١) انظر: أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، الأطلسي للنشر، ط٢، ص١٠٨.

(٢) يقول الدكتور: محمد خير الحلواني: «... نعني بمرتكزات العلة، تلك الأسباب التي علل بها النحاة، ظواهر اللغة، وهي كثيرة جدًا، منها إيثار الخفة، وكثرة الاستعمال، والقياس، والمعنى، والعوض وطول الكلام، والعدل، والالتباس، والاستغناء، والتوهم...». أصول النحو العربي: ١١٣، ١١٤.

**مصدران، والقول بأنهما اسما مصدرين، ثم نقلا، وسمى بهما الاسم المُنكّر، والاسم المُعرَّف، وقَدَّم النكرة؛ لأنها الأصل إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له، إذ الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة، كالآدمي إذا ولد فإنه يسمى إنسانًا، ومولودًا، ثم يوضع له الاسم العلم، واللقب، والكنية، ...»**[1].

فعلَّل السجاعي لكونهما مصدرين أو اسم مصدرين، وسبب تقديم النكرة على المعرفة.

• **في باب الموصول:** يقول السجاعي بعد وضع المصطلح: «**هو في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره، إذا جعله من تمامه، قال العلَّامة الشيخ يحيى، و«أل» فيه معرفة له موصولة لانسلاخ الوصفية كصاحب اهـ، والمراد الموصول الاسمي، لا الحرفي لأنه لم يذكره**»[2].

• **في باب الابتداء:** يقول السجاعي بعد ذكره للمصطلح: «**عبَّر به؛ لأن الابتداء يستدعي مبتدأ، وهو يستدعي غالبًا خبرًا، ففي الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار**»[3].

فقد علَّل السجاعي للمصطلح المُختار؛ لاختصاره لفظًا ومعنى.

• **في باب: لا التي لنفي الجنس:** يقول السجاعي: «**أي التي هي مفيدة للتنصيص على نفي الخبر عن جنس الاسم، أي مفهومه الكلي المستلزم نفيه نفي كل فرد من أفراده، فهي مفيدة للاستغراق نصًّا، وتُسمى لا التبرئة؛ لأنها لما نفت جميع أفراد الجنس دلَّت على البراءة منه، ونسبة النفي إلى الجنس مجاز؛ لأن النفي في الحقيقة إنما هو لحكم الجنس لا له؛ لتعلقه بالنسب دون الذوات،**

---

(١) حاشية السجاعي: ٢٨. وانظر: شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، تحقيق: د. المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، ط٢ (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، ١٣٣، ١٣٤.

(٢) حاشية السجاعي: ٤٠.

(٣) المرجع السابق: ٥٢.

**فإذا قلت: لا رجلَ في الدار، فالنفي إنما هو للاستقرار الذي هو حكم الجنس، وإنما سُميت لا التبرئة، واختصت به مع أن حقه أن يصدق على لا النافية كائنة ما كانت؛ لأن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها للتنصيص على العموم فيها، بخلاف (لا) العاملة عمل ليس، فإنها وإن نفت الجنس، لكن على سبيل الظهور، ولا تختص بنفي الوحدة، خلافًا لمن وهمه اهـ من حواشي الأشموني»**[1].

فعلَّل السجاعي لكونها نافية للجنس، ثم سبب تسميتها بالتبرئة مؤيدًا ذلك بمثال، ومقارنًا بها (بلا) العاملة عمل ليس.

• **في باب المفعول له:** يذكر السجاعي سبب تسميته بذلك؛ لأنه هو الذي فُعل لأجله الفعل، وعلل لتقديم المصنف هذا الباب (المفعول له)، على (المفعول فيه)؛ لأنه أدخل منه في المفعولية، ولأنه مفعول الفاعل، وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدرًا[2].

• **في باب حروف الجر:** يعلل لهذا المصطلح، فيقول: «**سميت بذلك لعملها الجر وقيل؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء...**»[3].

علَّل السجاعي للتسمية بتعليلين، وقد اختار هذا المصطلح، وهو مصطلح البصريين وأعرض عن مصطلح الكوفيين، وهو حروف الإضافة، وعلل له أيضًا بأن هذه الحروف تضيف الفعل إلى الاسم أي تربطه به، وحروف الصفات؛ لأنه تحدث في الاسم صفة من تبعيض، وظرفية وغيرهما[4].

• **في باب أبنية المصادر:** يذكر السجاعي بأن المصنف قدم إعمال المصدر، وإعمال اسم الفاعل على أوزنتهما؛ لمناسبة علم الإعراب، وهذا من علم الصرف، وهذا الذكر استطرادي لمناسبة عمل المصدر[5].

---

(١) نفس المرجع: ٩١.
(٢) انظر حاشية السجاعي: ١٢٧.
(٣) المرجع السابق: ١٤٨.
(٤) نفس المرجع: نفس الصفحة.
(٥) انظر حاشية السجاعي: ١٧٦.

• **في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل:** يقول السجاعي بعد ذكر المصطلح: «**أي المتعدِّي لواحد، ووجه الشبه باسم الفاعل؛ أنها صفة قائمة بالفاعل، وتلحقها الفروع من التثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، ولم تكن إياه؛ لكونه دالًّا على التجدد وهي دالة على الدوام، والثبات، فلها جهة موافقة له، وجهة مخالفة...**»(١).

• **في باب ما لا ينصرف:** يقول السجاعي بعد وضع المصطلح: «**اعترض بأن المناسب زيادة (وما ينصرف)، كما قيل المعرب والمبني، والنكرة، والمعرفة، قلت يمكن الجواب بأن المقصود هنا ما لا ينصرف دون ما ينصرف؛ لذكره في كثير من الأبواب السابقة بخلاف المعرب والمبني، والنكرة والمعرفة فإنهما معًا قصدا بالترجمة، بدليل تمثيله لهما في المترجم...**»(٢).

• **في باب التأنيث:** يورد السجاعي تعليلًا مشابهًا لما أورده في باب ما لا ينصرف يقول: «**قال في النكت: لو قال باب التذكير والتأنيث بالجمع بينها لكان أحسن؛ لأنه نظير قوله: المعرب والمبني، والمقصور والممدود اهـ. قلت يجاب عنه بنظير ما تقدم فيما لا ينصرف وهو أن المقصود بالذات إنما هو الكلام على التأنيث، بل لم يذكر في الباب صريحًا سوى المؤنث فلو زاد التذكير؛ لاعترض عليه بأنه ترجم لشيء، ونقص عنه فما فعل خال عن الملام فلله درُّه من إمام**»(٣).

• **في باب التصغير:** يقول السجاعي: «**ذكر هذا الباب عقب باب التكسير؛ لأنهما كما قال سيبويه: من واد واحد؛ لاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها،**

---

(١) المرجع السابق: ١٨١.

(٢) حاشية السجاعي: ٢٣٠. وردَّ الشيخ الانبابي على السجاعي، فقال: «قوله لذكره في كثير إلخ. فيه أن ذكر ما ينصرف، وما لا ينصرف في الأبواب السابقة سيّان، ولو قال: لأنه لا غرض هنا يتعلق به لكان حسنًا اهـ». حاشية السجاعي: ٢٣٠.

(٣) حاشية السجاعي: ٢٦٤.

**وقدَّم عليه باب التكسير اهتمامًا به؛ لاشتماله على جموع كثيرة، وفائدة التصغير: التحقير والتقريب والتقليل...»**[١].

**ثانيًا: اجتماع العلة والقياس:**

إن الفاحص لحاشية السجاعي يرى أثر اجتماع القياس والعلَّة باديًا حين يأتي القياس لتعليل الظاهرة اللغوية في النصوص المعلَّق بها، شكلت بذلك أثرًا هامًّا[٢]، ومن أمثلة ذلك في الحاشية:

• **في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين:** يقول الناظم:

**وفَعْلٌ أولى وفَعيلٌ بِفَعُلْ كَالضَّخمِ والجميلِ والفِعْلُ جَمُلْ**[٣]

أي إذا كان الفعل على وزن فَعُل كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن (فَعْل) مثل ضَخُم فهو: ضَخْم، وعلى فعيل، نحو: جَمُل فهو جميل[٤].

يُعلِّق السجاعي على ما تحته خط: «**(قوله: وفَعْل أولى) إنما لم يُصرِّح بالقياس؛ لأنه لم يطرد فيهما السماع عنده إطرادًا يقطع فيه بالقياس، وغيره يرى أن فعيلًا قياس مطرد دونَ فَعْل اهـ**»[٥].

• **في باب أفعل التفضيل:** يذكر الشارح بأنه لا يخلو أفعل التفضيل بين أن يصلح لوقوعه فعل بمعناه موقعه أولا، فإن صلح ذلك صحَّ أن يرفع ظاهرًا قياسًا مطَّردًا، وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل نفي أو شبهه[٦].

---

(١) المرجع السابق: ٢٨٠.

(٢) يقول الدكتور محمد خير الحلواني: «وقد كان للقياس في تاريخ النحو العربي ثلاث وظائف، لم يتحدث عنها النَّحويون القدماء، ولكنها تستنبط من كلامهم، وألوان أقيستهم هي: الاستنباط، والتعليل، والرفض». أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني: ٩٢.

(٣) ألفية ابن مالك في النحو والصرف، للعلامة: ابن مالك، دار الأقصى، ٣٣.

(٤) انظر شرح ابن عقيل: ٦٣/٣.

(٥) حاشية السجاعي: ١٨٠. وانظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ٨٦٩/٣.

(٦) انظر شرح ابن عقيل: ٨٥/٣.

يُعلِّق السجاعي على كلام الشارح: «**(قوله: أو شبهه) يعني النهي والاستفهام، وأُعترض بأنه لم يرد بذلك سماع، وأُجيب بأنه قد استقر أن النهي والاستفهام الإنكاري يجريان مجرى النفي في أخوات كان الأربعة، وهي ما زال إلخ، والاستثناء وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح اهـ يس، وحاصله أن ذلك بالقياس وهو جائز**»[(١)].

• **في باب إعراب الفعل:** يذكر الشارح أن (إذنْ) تنصب الفعل المضارع بشروط: ومنها أن يكون الفعل مستقبَلًا[(٢)].

يُعلِّق السجاعي على ما تحته خط فيقول: «**(قوله: مستقبَلًا)، قال المولى التفتازاني في شرح تصريف العزي: «المستقبَل» بفتح الباء اسم مفعول، والقياس يقتضي كسرها؛ ليكون اسم فاعل؛ لأنه مستقبِل، كما يقال الماضي، ولعل وجه الأول أن الزمان يستقبله فهو مستقبل اسم مفعول، لكن الأولى أن يقال: المستقبِل بكسر الموحدة فإنه الصحيح، وتوجيه الأول لا يخلو عن حزازة اهـ**»[(٣)].

• **في باب العدد:** يذكر الشارح أن العدد من ثلاثة إلى عشرة تثبت فيه التاء، إن كان المعدود بها مذكرًا، وتسقط إن كان مؤنثًا، ويضاف إلى جمع[(٤)].

يُعلِّق السجاعي على كلام الشارح قائلًا: «**(قوله: تثبت التاء في ثلاثة إلخ) خرج واحد واثنان، وواحدة، واثنتان، فإنها خارجة عن القياس، فتذكر للمذكر، وتؤنث للمؤنث قال ابن مالك: وإنما أُثبتت التاء في عدد المذكر، وحذفت في عدد المؤنث في هذا القسم؛ لأن الثلاثة، وأخواتها أسماء جماعات، كزمرة،**

---

(١) حاشية السجاعي: ١٩٤.

(٢) انظر شرح ابن عقيل: ٤/٤.

(٣) حاشية السجاعي: ٢٤٣. وانظر: شرح تصريف العِزّى، للتفتازاني (٧٩١هـ)، عني به: محمد جاسم، دار المنهاج للنشر، ط١، (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م)، ١٣٦.

(٤) انظر شرح ابن عقيل: ٣١/٤.

**وأمة، وفرقة، فالأصل أن تكون بالتاء؛ لتوافق نظائرها، فاستصحب الأصل مع المذكر، لتقدم مرتبته وحذفت مع المؤنث فرقًا بينه، وبين المذكر، لتأخر رتبته»**[(١)].

فعلَّل السجاعي لخروج واحد، وواحدة، واثنان، لخروجهم عن القياس في تلك المسألة، كما علل أيضًا لإثبات التاء في عدد المذكر، وحذفها في عدد المؤنث[(٢)].

• **في باب الإبدال:** يذكر الشارح أنه إذا اجتمعت همزتان في أول الكلمة، وكانت الثانية منهما مكسورة، تقلب ياءً مطلقًا سواء كانت التي قبلها مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة فمثال المفتوحة، أَينٌّ -مضارع أَنّ- وأصلها أَئِنٌّ، فخففت بإبدال الثانية من جنس حركتها فصار أَيِنٌّ، ثم ذكر أن هذه المعاملة في الفعل فقط إلا في أَئِمَّة؛ فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح[(٣)].

يقول السجاعي معلِّقًا: «**(قوله: والتصحيح)، وهو مقصور على السماع، والقياس «أيمة»، بقلب الهمزة ياءً، فإن قلت كان القياس، قلب الثانية ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية جمع إناء، قلت لما وقع بعدها مثلان، وأرادوا الإدغام، نقلوا حركة الميم الأولى، وهي الكسر إلى الهمزة قبلها، وأدغموا الميم في الميم، فصار أئمّة، قلبوا الهمزة الثانية ياء محضة اهـ تصريح**»[(٤)].

**ثانيًا: تعليلات المسائل النحوية:**

كثرت التعليلات لدى السجاعي أثناء مناقشاته للعلماء النَّحويين، وعرضه للمسائل النَّحوية في النصوص المعلَّق بها، ولكنه لم يقسم تلك التعليلات[(٥)] في

---

(١) حاشية السجاعي: ٢٥٨.
(٢) انظر: أسرار العربية للأنباري: ١٢٤.
(٣) انظر شرح ابن عقيل: ٩٩/٤. وانظر: شرح التصريف للثمانيني (٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم سليمان البعيمي، مكتبة الرشيد – الرياض، ط١ (١٤١٩هـ – ١٩٩٩م)، ٣٠١.
(٤) حاشية السجاعي: ٣٠١. وانظر: شرح التصريح عن التوضيح للشيخ خالد الأزهري: ٧٠٨/٢.
(٥) عدَّها السيوطي أربعة وعشرين نوعًا، انظر: الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي: ٩٨.

معالجة النصوص، ولم ينصّ على تعريف التعليل، وإنما جاءت تعليلاته مبسوطة في تحشيته؛ لاستيعاب القاعدة أو المسألة النَّحوية عند إثباتها، أو ردها، أو مناقشاتها، ومن أمثلة ذلك في الحاشية:

• **في باب المعرب والمبني:** في إلحاق بعض الكلمات بجمع المذكر السالم؛ لأنها لم تستوف شروط الجمع، ومنها كما ذكر الشارح: عَالمون: جمع عالَم، وعَالَم كرجلٍ، اسم جنس جامد(١).

يعلِّل السجاعي لهذا الجمع قائلًا: «**(قوله: عالم كرجل إلخ) فهو غير علم، ولا صفة، فيكون «العالَمون» جمعًا غير مستوفٍ للشروط، وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه؛ لأن العالَم عام فيما سوى الله، و«العالمون» خاص بمن يعقل، ورجَّح في الكشاف كونه جمعًا لعالِم، فقال: العالِم: اسم لذوي العلم من الملائكة، والثقلين، وقيل كل ما علم الخالق به من الأجسام، والأعراض، فإن قلت لِم جُمع؟ قلت؛ ليشمل كل جنس مما سُمّي به، فإن قلت، فهو اسم غير صفة، وإنما يجمع بالواو والنون صفات عقلاء، أو ما في حكمهما من الأعلام، قلت ساغ ذلك؛ لمعنى الوصفية فيه، وهي الدلالة على معنى العلم انتهى، ولا يضر كون الجمع على هذا مساويًا لمفرده؛ لأن المحذور إنما هو كون الجمع أقل أفرادًا من المفرد**»(٢).

فعلَّل السجاعي لجمع عالَمون موافقًا لكلام الشارح، ثم باسطًا لرأي الزمخشري وتعليلاته(٣).

• **وفي نفس الباب:** في إعراب الأفعال الخمسة، فترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها كما قال الشارح(٤) يقول السجاعي معلِّلًا لهذا الإعراب: «**... وإنما أعربوا هذه الأمثلة بالنون لمشابهتها أحرف العِلّة التي الحركات**

---

(١) انظر شرح ابن عقيل: ٣٢/١.
(٢) حاشية السجاعي: ٢٢.
(٣) انظر: تفسير الكشاف، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت –لبنان– الطبعة الثالثة (١٤٣٠هـ)، ٢٨، ٢٩.
(٤) انظر شرح ابن عقيل: ٣٩/١.

**أبعاضها؛ لأنها تدغم في الواو والياء، وقبول الألف من النون في الوقف على الاسم المنصوب المنون على المشهور، ومن نون التوكيد الخفيفة، ومن نون إذن في الوقف أيضًا»**[1].

• **في باب الابتداء:** ذكر المصنف والشارح أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة، يقول السجاعي: «**... لأن معناها غير معين، والمبتدأ مخبر عنه، والإخبار عن غير معين لا يفيد إلا إذا اقترن به ما به يحصل نوع فائدة، كالعهدية في المحلي بأل الذهنية**»[2].

• **في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل:** يقول السجاعي: «**واعلم أنه يقبح رفع معمول الصفة إذا تجرد عن (أل) أو عن الضمير سواء كانت مجردة أو مصاحبة (لأل) وذلك أربع مسائل نحو: الحسن وجه، والحسن وجه أب، وحسن وجه، وحسن وجه أب، وعلَّة القبح: عدم ذكر الضمير الرابط بين الصفة، والموصوف، وإن كان منسويًا، ويضعف نصب معمولها في أربعة مواضع: الأول: أن تكون الصفة خالية من (أل)، والمعمول مصاحب لها، نحو: حسن الوجه، والثاني: كون المعمول مضافًا لمعرف (بأل) وهي خالية منها نحو: حسن وجه الأب، الثالث: كون المعمول مضافًا إلى ضمير الموصوف كحسن وجهه، الرابع: أن يكون مضافًا لمضافٍ لضمير الموصوف، كحسَن وجه غلامه، وعلَّة الضعف في هذه الأربعة؛ أنها لا تقوى قوة المصوغ من المتعدِّي كاسم الفاعل، وما عدا ذلك فهو حسن فافهم المقام**»[3].

فعلَّل السجاعي لقبح رفع معمول الصفة عند تجرده من (أل) والضمير في أربع مسائل، ثم علَّل لضعف نصب معمولها أيضًا في أربعة مواضع؛ ففُهمت المسألة واتضحت وهذا غاية التعليل.

---

(١) حاشية السجاعي: ٢٦. وانظر: أسرار العربية للأنباري: ١٦٩.

(٢) حاشية السجاعي: ٥٩. ويقول ابن هشام: «ولا يبتدأ بنكرة إلا إن حصلت فائدة: كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور نحو: (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ) [ق: ٣٥]، (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) [البقرة: ٧]...». أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ٢٠٤/١.

(٣) حاشية السجاعي: ١٨٣.

• **في باب إعراب الفعل:** يعلِّق السجاعي على قول النَّاظم في الألفية في (نصب الفعل المضارع)[١]:

**وبِلَنِ انصِبْهُ، وكي، كذا بأَنْ  لا بَعْدَ عِلْمٍ، والتي مِنْ بَعدِ ظَنْ**

**«(قوله: كذا بأن) هي أم الباب، وإنما أخرها لطول الكلام عليها اهـ فارضي، وإنما كانت أم الباب؛ لأنها تعمل ظاهرة، ومضمرة، وإنما عملت النصب لشبهها بأن المخففة من الثقيلة، من جهة اللفظ والمعنى والاختصاص بنوع ولم تعمل الرفع لعدم ظهور العمل؛ لأن الفعل مرفوع قبل دخولها»**[٢].

فتعليل السجاعي تجاوز كونها ناصبة إلى سبب إرجاء النَّاظم ذكرها والبدء بالأحرف الأخرى الناصبة؛ وسبب كونها أم الباب؛ لعملها ظاهرة، ومضمرة، والتعليل لنصبها، وعدم عملها الرفع[٣].

• **في باب العدد:** يذكر الشارح أن العدد المفرد وهو من عشرين إلى تسعين، يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميزه إلا مفردًا منصوبًا، مثل: عشرون رجلًا[٤].

يقول السجاعي: **«(قوله: فيكون مفردًا منصوبًا) وأما قوله تعالى: (وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا) [الأعراف: ١٦٠]، فأسباطًا بدل من اثنتى عشرة، والتمييز محذوف، أي: اثنتى عشرة فرقة، ولو كان أسباطًا تمييز؛ لذكر العددان، وأفرد التمييز؛ لأن السبط مذكر، وزعم الناظم أنه تمييز وإن ذِكْر أممًا رجح حكم التأنيث اهـ توضيح»**[٥].

---

(١) الألفية: ٤٩.

(٢) حاشية السجاعي: ٢٤٢.

(٣) يقول ابن هشام: «... وبعضهم يهملها حملًا على «ما» أختها، أي: المصدرية، كقراءة ابن مُحَيْص: «لمن أراد أن يتُمُّ الرَّضاعة». أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٥٧/٤.

(٤) انظر شرح ابن عقيل: ٣٤/٤.

(٥) حاشية السجاعي: ٢٦٠.

فعلَّل السجاعي لأسباط بأن الكلمة بدلًا؛ حتى لا يتوهم أنها تمييز قياسًا على أن العدد من عشرين إلى تسعين، يكون مفردًا منصوبًا، ويوافق التمييز العدد بجزأيه في هذه الحالة، كما أنه ردَّ ما ذكره ابن مالك[١].

• **يذكر الشارح في باب الإبدال:** الحروف التي تبدل من غيرها إبدالًا شائعًا، وهي تسعة أحرف جمعها المصنف في قوله: (هدأت مُوطِيًا)[٢].

يقول السجاعي: «**(قوله: تبدل من غيرها إبدالًا شائعًا وهي تسعة)، أي التي تبدل لغير إدغام أما التي تبدل للإدغام، فلا تختص بالتسعة، كقال ربك، وقيد بالشائع؛ لأن الحروف التي تبدل من غيرها لا تنحصر في التسعة، والمراد بالشائع الكثير، لا المطرد فاندفع ما أطال به في النكت**»[٣].

• يذهب الشارح تبعًا للمصنف أنه تبدل الواو من الياء الواقعة لَامَ اسم على وزن فَعْلى نحو تقْوي، وأصله (تَقْيا)؛ لأنه من تَقَيْتُ؛ فإن كانت «فَعْلى» صفة لم تبدل الياء واوًا، نحو: صَدْيا، وخَزْيا[٤].

يعلِّق السجاعي على الإبدال في كلمة: تقوى، فيقول: «**... أصله: وَقى، قلبت واوه تاءً كما في تراث، ثم ياؤه واوًا، فصار تقوى، وهو ممنوع من الصرف؛ لألف التأنيث...**»[٥]،[٦].

* * *

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٥٨/٤.
(٢) انظر شرح ابن عقيل: ٩٦/٤.
(٣) حاشية السجاعي: ٢٩٨.
(٤) انظر شرح ابن عقيل: ١٠٣/٤.
(٥) حاشية السجاعي: ٣٠٤.
(٦) يقول الثمانيني: «فإذا كانت فَعْلى اسمًا، ولامها ياءٌ، قَلَبوها واوًا، ليفرقوا بين الاسم، والصفة. قالوا: تَقْوى، وشَروى، ثَنْوى، وهو من شَرَيْتُ، وَوَقَيْتُ وَثَنَيْتُ، ولو كان وصفًا لقالوا: شَرْيا، وتَقْيا، وثَنْيا، كما قالوا: خَزْيا». شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني: ٥٣٦. وانظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١ (١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م)، ٨٥٢/٣.

## المطلب الرابع

## التعليل عند الخضري

*** بين يدي المطلب:**

كثرت التعليلات كثرة هائلة في الحاشية، وتشعبت مسائلها ومناحيها، وتداخلت، ولكنها على أية حال لم تخرج عن النطاق التعليمي الذي يشرح المسألة بأسلوب واضح بعيدًا عن التأويلات العقلية، والفروض الجدلية[1]، والخضري وإن أسهب في تعليلاته، فلكي يقنع القارئ بالقاعدة والمسألة النَّحوية محل المناقشة والتعليق، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهذه طبيعة الخضري التي تميل إلى الإسهاب والتطويل، والجري وراء المعلومة التي تتعلق بالنص المعلَّق عليه لأدنى ملابسة، المهم خدمة النص.

والتعليلات عند الخضري أكثر من مسائل القياس، وقد تجلَّى ذلك في مناقشاته للعلماء وردوده واعتراضاته واستدراكاته على المصنف والشارح.

والتعليلات الأخرى التي يوضح بها الخضري القواعد النَّحوية إمَّا ردًّا لها أو مدافعًا عنها، ومسائل النَّحو المختلفة عند تحليلها ومناقشاتها؛ لتستبين طريقها. ومع هذا كله فإن الدراسة المنهجية لحاشية الخضري تكشف لنا بوضوح عن ملامح التعليل عنده فيما يلي:

**أولًا: تعليلات المصطلح النحوي.**

**ثانيًا: اجتماع العلة والقياس.**

**ثالثًا: تعليلات المسائل النَّحوية الأخرى.**

---

(١) يقول الزجاجي: «... إن علل النَّحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعًا، ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق. وعلل النَّحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، فأما التعليمية؛ فهي التي يتُوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظًا...». الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ٦٤.

**أولاً: تعليلات المصطلح النحوي:**

إن الخضري لم يخرج عن مصطلحات المصنف أو الشارح، ولكنه على الجانب الآخر نجد اهتمامًا واضحًا بالحدود النَّحوية، والتعليل للمصطلح النَّحوي المختار وبتلك الحدود النَّحوية التي ذكرها، وإن ظهر تأثر الخضري بالسجاعي تأثرًا شديدًا في تلك التعليلات، وإن لم يشر بذلك الخضري، فالدراسة المنهجية تكشف ذلك. ومن أمثلة التعليل للمصطلح والحد النَّحوي له:

• **في باب النكرة والمعرفة:** يقول الخضري بعد وضع المصطلح له، بنفس ترتيب المصنف والشارح: «**اسما مصدر لنكّر وعرَّف المشدد ومصدران للمخفف، يقال نكِرت بالكسر ضد عرفته، ثم جعلا اسمي جنس للاسم المنكر، والمعرّف، لا علمين لهما كما قيل، وإلا لمُنعا من الصرف، ولا يصح أن علميتهما؛ لكونهما ترجمة؛ لأن مدلولهما حينئذ الألفاظ التي بعدهما، كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران؛ لأن التقدير هذا باب شرح النكرة كما لا يخفى، وقدَّم النكرة؛ لكثرتها إذ كثير من النكرات لا معرفة له كأحد، وعريب، دون عكسه؛ ولسبقها تعقلًا واعتبارًا؛ لأنها تدل على الشيء من حيث هو، والمعرفة لابد لها من تعيين ما في القصد...**»[1].

• **في باب المعرَّف بأداة التعريف:** يقول الخضري: «**هذا أولى من التعبير (بأل)، لجريانه على كل الأقوال الآتية: ولصدقة (بأم) عند حمير، لكن لا حاجة لإضافتها للتعريف؛ لأن أداة الشيء ما يحصله والأنسب بباقي المعارف، حيث لم يقل فيهن المعرف بالعلميّة مثلًا أن يقول: ذو الأداة والمقام يعينها، قيل: إن كانت الباء سببية، فقوله (أل) حرف تعريف تبرع منه؛ لزيادته على الترجمة أو بمعنى مع فلا زيادة**»[2].

---

(١) حاشية الخضري: ٥٢/١. وانظر: شرح الحدود للفاكهي: ١٣٣، ١٣٤، وانظر: ما ذكره السجاعي في حاشيته: ٢٨.

(٢) حاشية الخضري: ٨٣/١.

فقد علَّل الخضري لهذا المصطلح المختار وإن أخذ عليه إضافته للتعريف، والجزء الأخير تأثر بالسجاعي في حاشيته[١].

• **في باب الابتداء:** يقول الخضري: «**... وقدم المصنف باب المبتدأ في سائر كتبه؛ لأنه أصل المرفوعات عند سيبويه؛ لأنه مبدوء به، وقيل أصلها الفاعل؛ لأن عامله لفظي؛ ولذا قدّمه ابن الحاجب، وقيل: كل أصل، ولما كان الابتداء يستدعي مبتدأ، وهو يستدعي خبرًا، أو ما يسد مسده، كان في الترجمة به توفية بالمقصود مع الاختصار، وإشارة من أول الأمر إلى أنه العامل وإلى عدم ملازمة المبتدأ للخبر فتأمل**»[٢].

• **في باب كان وأخواتها:** يقول الخضري: «**استعار الأخوات للنظائر في العمل بجامع مطلق المجانسة وخصَّ «كان» بالذكر؛ لأنها أم الباب إذ حدثها وهو الكون يعم جميع أخواتها؛ ولذا اختصت عنها بزيادة أحكام وتصرفات، وأصلها كَون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر...**»[٣].

• **في باب أفعال المقاربة:** يقول الخضري: «**لم يقل كاد وأخواتها؛ لأنه دليل على أنها أم بابها بخلاف كان، لما مرّ، والمراد أصل القرب كسافر لا حقيقة المفاعلة؛ لأنه للخبر فقط...**»[٤].

---

(١) انظر: حاشية السجاعي: ٥٠.

(٢) حاشية الخضري: ٨٨/١. وانظر: الكتاب لسيبويه: ١٢٨/٢، وانظر: شرح الحدود للفاكهي: ١٩٦.

(٣) حاشية الخضري: ١١٠/١. وانظر: حاشية السجاعي: ٦٨، ٧٨.

(٤) حاشية الخضري: ١٢٣/١. ويقول السجاعي: «لم يقل كاد وأخواتها على قياس ما سبق؛ لأن هذه العبارة تدل على أن كاد أم الباب ولا دليل عليه بخلاف كان، فالدليل دلَّ على أنها أم بابها؛ لأن حدث أخواتها داخل تحت حدثها ولها من التصرفات ما ليس لغيرها...». حاشية السجاعي: ٧٨.

• **وفي باب إن وأخواتها:** عند الحديث عن ضمير الفصل يعلل الشارح لتسميته؛ لأنه يفصل بين الخبر والصفة نحو: زيد هو القائم، عينت «القائم» خبرًا عن زيد، وفي عدم وجودها يحتمل أن يكون القائم صفة لزيد أو خبرًا عنه(١).

يقول الخضري: «... **وسمَّاه الكوفيون عمادًا؛ للاعتماد عليه في تأدية المعنى، وإنما سُمّي ضميرًا مع أنه حرف لا محل له عند الأكثر؛ لأنه بصورته، وقيل اسم لا محل له واسم الفعل، وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده**»(٢).

• **في باب النائب عن الفاعل:** يقول الخضري: «**هذه الترجمة مصطلح المصنف، وهي أولى وأخصر من قول الجمهور المفعول الذي لم يسمّ فاعله؛ لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق...**»(٣).

• **باب اشتغال العامل عن المعمول:** يقول الخضري: «**المقصود بالذكر هو المشتغل عنه، ووسطوه بين المرفوعات، والمنصوبات؛ لرفعه تارة، ونصبه أخرى اهـ صبان، وفيه أن أول المنصوبات المفعول به في باب تعدِّي الفعل ولزومه، وقد ذكر بعده المتنازع فيه، مع أنه يرفع، وينصب، فكان ينبغي على هذا توسيطه أيضًا**»(٤).

• **في باب التحذير والإغراء:** يقول الخضري: «**جمعهما؛ لاستواء أحكامهما، وإن اختلف معناهما؛ لأن التحذير هو التبعيد عن الشيء، والإغراء التسليط عليه، وقَدَّم الأول؛ لتقديم التخلية بالمعجمة على التحلية**»(٥).

---

(١) انظر شرح ابن عقيل: ١/١٧٢.

(٢) حاشية الخضري: ١٣٥.

(٣) حاشية الخضري: ١/١٦٧، وانظر: أسرار العربية للأنباري: ٦٦.

(٤) حاشية الخضري: ١/١٧٢.

(٥) المرجع السابق: ٢/٨٧

• **وفي باب تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا:** يعلِّق الخضري على هذا المصطلح: بأن المصنّف اقتصر عليهما، لوضوح تثنية غيرهما وجمعه(١).

• **وفي باب التصغير:** يقول الخضري: «**ذكره عقب التكسير، لاشتراكهما في مسائل كثيرة، ولأن كلًا منهما يغير اللفظ والمعنى، ولم يعكس؛ لأن التكسير أكثر وقوعًا؛ ولأنه تكسير للمعنى، وتعظيم له بجمعيته، فهو أشرف من التحقير**»(٢)،(٣).

**ثانيًا: اجتماع العلة والقياس:**

هذا الملمح نجده حينما يأتي القياس لتعليل المسائل النَّحوية وعند المناقشات في النصوص المعلق بها عند الخضري والأمثلة كثيرة في الحاشية منها:

• **في باب تعدِّي الفعل، ولزومه:** يذكر الشارح أن الفعل المتعدِّي يصل إلى مفعوله بنفسه، والفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف الجر، وقد يُحذف حرف الجر، فيصل إلى مفعوله بنفسه، ومذهب الجمهور: أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنّ) و(أنْ)، وأُختلف في محل (أنّ، وأنْ) عند حذف حرف الجرّ، فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جرّ، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب، وسيبويه يقول بتجويز الوجهين(٤).

---

(١) انظر: حاشية الخضري: ١٥٠/٢، وانظر: ما قاله السجاعي في حاشيته: ٢٧٠.

(٢) حاشية الخضري: ١٦٣/٢. وانظر: السجاعي: ٢٨٠.

(٣) انظر أمثلة أخرى في الحاشية: مصطلح المفعول به: ص١٩٤، مصطلح المفعول معه: ص٢٠٠، مصطلح الاستثناء: ص٢٠٣، التمييز: ص٢٢٢، المضاف إلى ياء المتكلم: ٢٠/٢، إعمال المصدر: ٢١/٢، أبنية المصادر: ٢٩/٢، الصفة المشبهة: ٣٥/٢، نعم وبئس: ٤١/٢، افعل التفضيل: ٤٦/٢، التأنيث: ١٤٥/٢، النسب: ١٦٩/٢، الإمالة: ١٧١/٢.

(٤) انظر شرح ابن عقيل: ٦٨/٢.

يقول الخضري معلِّقًا: «**(قوله: وذهب الكسائي) أي والخليل، وهذا هو الأقيس؛ لضعف الجار عن العمل محذوفًا، ولذا وجب النصب في غيرهما، فكذا معهما غايته أنهما لما طالا بالصلة انقاس معهما الحذف تخفيفًا، وذلك لا يقتضي بقاء الجرّ**»(١).

• **في باب الاستثناء:** يذكر الشارح أنه إذا لم يتقدم (ما) على (خلا، وعدا) فيجرّ بهما وإن تقدمتْ عليهما (ما) وجب النصب بهما، ولكنه ذكر أيضًا أن الكسائي أجاز الجر بهما بعد (ما) على جعل (ما) زائدة، وجعل (خلا، وعدا) من حروف الجر(٢).

يقول الخضري معلِّقًا على قول الكسائي: «**(قوله: على جعل «ما» زائدة) إن قاله قياسًا على زيادتهما مع بعض حروف الجر، ففاسد؛ لأن (ما) لا تُزاد قبل الجار بل بعده، نحو: (عَمَّا قَلِيلٍ) [المؤمنون: ٤٠]، (فَبِمَا رَحْمَةٍ) [آل عمران: ١٥٩] أو سماعًا فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به**»(٣).

• **في باب العدد:** في حكم العدد من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، فيذكر الشارح أن (عشرة) وهو الجزء الأخير للعدد، تسقط التاء منه إن كان المعدود مذكرًا، وتثبت إن كان مؤنثًا، على العكس من ثلاثة فما بعدها(٤).

يقول الخضري معلِّقًا على هذا العدد (عشرة): «**إنما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخواتها؛ لكراهة اجتماع تأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة، كثلاثة عشر رجلًا؛ ولكراهة إخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة في ثلاث عشر امرأة، ولم يعكس؛ لسبق الثلاثة أخواتها على العشرة، فاستحقت الأصل**

(١) حاشية الخضري: ١/١٨١.
(٢) انظر شرح ابن عقيل: ٢/١٠٦.
(٣) حاشية الخضري: ١/٢١١.
(٤) انظر شرح ابن عقيل: ٤/٢٣.

**في العدد دونها، ولأن تأنيث الكلمة، وتذكيرها إنما يكون قياسًا في آخرها، وإنما لم يبالوا باجتماع تأنيثين في إحدى عشرة، وثنتى عشرة مع أنه ككلمة واحدة؛ لاختلافهما في الأول، مع أن الألف كجزء الكلمة، ولذا لم تسقط في تصحيح، ولا تكسير إذ قالوا في حبلى حبليات، وحبالى، بخلاف التاء فتسقط كجفان وجفنات في جفنة، ولبناء الكلمة على التاء في الثاني، إذ لا واحد له من لفظه، فكانت كالأصل، والتأنيث مستفاد من الصيغة»**(١).

• **في باب الإمالة:** يذكر الشارح أن الألف تُمال إذا كانت طرفًا: بدلًا من ياء أو صائرة إلى الياء دون زيادة أو شذوذ فالأول «رمى، ومَرْمى»، والثاني: كالف «مَلْهى»؛ فإنها تصير ياء في التثنية نحو: (مَلْهَيَان)(٢).

يقول الخضري: «... **وعلم بذلك أن نحو: قفا، وعصا، من الاسم الثلاثي الواوي لا يُمال؛ لأن ألفه لا تعود للياء إلا في شذوذ أو بزيادة شيء ليس في تقدير الانفصال بخلاف ألف «ملهى» فإنها وإن عادت للياء بسبب زيادة التثنية والجمع لكنها زيادة في تقدير الانفصال، وشذّ إمالة: الكِبا بالكسر، وهي الكناسة، من كبوت البيت، أي: كنسته ولا يُقال هي؛ لأجل الكسر؛ لأنه لا يؤثر في المنقلبة عن واو، ولا يرد أن إمالة الرِّبا مع أنه واوي من «ربا: يربو»، أي: زاد، قياسية لأجل الكسر كما صرَّح به شيخ الإسلام في شرح الشافية؛ لأن كسر الراء له قوة في الإمالة بخلاف كسر غيرها**»(٣).

**ثالثًا: التعليلات للمسائل النحوية الأخرى:**

كثرت التعليلات للمسائل النَّحوية في الحاشية، وأراد بهاالخضري تعلُّم كلام العرب وفهمه حق الفهم على النَّحو الذي يحافظ به على اللغة العربية

---

(١) حاشية الخضري: ١٣٧/٢.

(٢) انظر شرح ابن عقيل: ٨٣/٤.

(٣) حاشية الخضري: ١٨٠/٢. وانظر: أسرار العربية للأنباري: ٢٠٢، ٢٠٤.

جمالها وقواعدها، ولكن الدراسة المنهجية تكشف لنا عن تلك التعليلات في مظهرين:

**١) تعليلات مسبقة بالتنبيهات.**

**٢) تعليلات عامة للمسائل النَّحوية.**

**١) التعليلات المسبقة بالتنبيهات:**

هذه التعليلات سُبقت بكلمة تنبيه، ليؤكد الخضري كلامًا قد أثبته أو ردّه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ ليخفف الخضري من جفاف المادة العلمية المعروضة ويثير الانتباه ويشحذ الفكر ومن أمثلة ذلك في الحاشية:

• **في باب كان وأخواتها:** يقول الخضري: «**(تنبيه) نحو: كان زيدٌ قائمًا، يحتمل التمام فقائمًا: حال بخلاف كان زيدٌ أخاك؛ لامتناع كون الحال معرفة، إلا أن تجعل كان بمعنى كفل، فأخاك مفعول، وكذا يتعين النقص في وكونك إياه لما ذكر إلا أن يجعل الأصل وكونك تفعله، فالفعل حال، فلمَّا حذف انفصل الضمير**»[(١)].

فهذا التنبيه المحمّل بالتعليلات ذُكر في معرض حديث الخضري عن مجيء كان وأخواتها[(٢)] تامة فعلّل لـ (قائمًا) لاحتمالها التمام وفي هذه الحالة تكون (قائمًا) حالًا، ولا ينفي كونها ناقصة وعندئذ تكون: خبرًا لكان، وامتناع كون (أخاك) حالًا؛ لأنها معرفة، وكونها مفعولًا؛ لتغير معنى كان إلى كفل.

• **في باب ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بليس، في شروط إعمال (ما) عمل ليس عند أهل الحجاز:** ذكر الشارح في الشرط السادس وهو ألا يُبدل من خبرها موجَب؛ فإن أُبدل بطل عملها نحو: «ما زيدٌ بشيء إلا شيءٌ لا يُعبَأُ به، و(بشيء) في موضع رفع خبر عن المبتدأ (زيد) ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبر عن (ما) ولكن أجازه قوم[(٣)].

---

(١) حاشية الخضري: ١/١١٥.

(٢) انظر: حاشية الخضري: ١/١١٤، ١١٥.

(٣) انظر شرح ابن عقيل: ١/١٤٢.

يقول الخضري تعليقًا على قول الشارح بإجازة قوم في أن يكون (بشيء) خبرًا عن (ما) بالرغم من اشتراط الشارح بألا يُبدل من خبرها موجب: «**(تنبيه) يجوز نصب للشيء، الثاني على الاستثناء مطلقًا، وكذا على البدل في محل الأول إن أعملتها على القول الثاني، ويمتنع على الأول؛ لأن البدل عليه يمنع عملها، ولا يجوز جرَّه تبعًا لجر الأول مطلقًا؛ لأن الباء لا تعمل في موجب فتدبر**»(١).

• **في باب أفعال المقاربة:** يذكر الشارح: أنّ عسى تستعمل ناقصة، وتامة، والتامة هي المسندة إلى (أنْ) والفعل، نحو: عسى أن يقوم، فأن والفعل في محل رفع فاعل عسى، استغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها، ولكن هذا إذا لم يلِ الفعل الذي بعد (أن) اسم ظاهر يصح دفعه به فإن وليه نحو: عسى أن يقوم زيدٌ، فذهب الأستاذ أبو علي الشّلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعًا بالفعل الذي بعد (أن)، وأَنْ والفعل بعدها فاعل لعسى، وهي تامة، ولا خبر لها(٢).

يعلِّق الخضري على مذهب الشّلوبين: «**(تنبيه) يمتنع كون الظاهر اسم عسى، في: عسى أن يضرب زيد عمرًا؛ لئلا يفصل بين صلة «أَنْ»، وهي: يضرب، ومعمولها، وهو: «عمرًا» بأجنبي وهو «زيد»، ونظيره قوله تعالى: (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا) [الإسراء: ٧٩] إن نصب مقامًا ببيعثك على الظرفية، أو غيرها، فإن جعل مصدرًا لمحذوف، أي فتقوم مقامًا جاز الأمران**»(٣).

وذكر الشارح أيضًا أن المُبرِّد والسّيرافي والفارسي جوّزوا وجهًا آخر، وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد (أَنْ) مرفوعًا بعسى اسمًا لها و«أَنْ» والفعل في موضع نصب بعسى، وتقدّم على الاسم، والفعل الذي بعد (أَنْ) فاعله ضمير يعود على فاعل (عسى)، وجاز عوده عليه، وإن تأخر؛ لأنه مُقَدَّم في النية(٤).

---

(١) حاشية الخضري: ١/١٢٠.
(٢) انظر شرح ابن عقيل: ١/١٥٨.
(٣) حاشية الخضري: ١/١٢٨. وانظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/٣٢٣.
(٤) انظر شرح ابن عقيل: ١/١٥٨.

• **في باب لا التي لنفي الجنس:** في معرض حديث الشارح عن العطف على اسم (لا)[١].

يقول الخضري: «**(تنبيه) البدل النكرة كالنعت المفصول نحو: لا أحد رجل وامرأة فيها بالنصب، والرفع، ولا يبنى على تركبه مع المبدل منه؛ لأنه على نية تكرار العامل فبينهما فاصل مقدر، وجوَّزه بعضهم؛ لأن هذا الفاصل هنا يقتضي الفتح، فإن كان معرفة تعين رفعه نحو: لا أحد زيد وبكر فيها، وكذا يقال في عطف البيان...**»[٢].

• **في باب المضاف إلى ياء المتكلم:** يقول الخضري: «**(تنبيه) إذا كان آخر الاسم ياءً مشدَّدة قبل الإضافة، كُبنيّ: تصغير ابن، وكرسيّ، حواريّ، فهو من المعتل المشبه للصحيح، لكن إذا أضيف للياء وجب حذفها؛ لتوالي الأمثال...**»[٣].

• **في باب النعت:** يذكر الشارح أنه إذا تكررت النعوت، وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعًا وجب إتباعُها، فنقول: مررت بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ، وإذا كان المنعوت متضمنًا بدونها كلها جاز فيها جميعها: الإتباع، والقطع، وإن كان مُعيّنًا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلَّا به الإتباع، وجاز فيما يتعين بدونه الإتباعُ والقطعُ[٤].

يعلِّق الخضري فيقول: «**(تنبيه) محل التفضيل المتقدم إذا كان المنعوت معرفة، أما النكرة فيتعين إتباع الأول من نعوتها، ويجوز في الباقي القطع سواء افتقر إلى جميعها أم لا؛ لأن القصد من نعتها تخصيصها، وقد حصل بالأول، فإن كان نعتها واحد فقط امتنع قطعه على المشهور إلا في الشعر**»[٥].

---

(١) المرجع السابق: ٩/٢.
(٢) حاشية الخضري: ١٤٦/١. وانظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ٥٤٨/١.
(٣) حاشية الخضري: ٢١/٢.
(٤) انظر شرح ابن عقيل: ٩٣/٣.
(٥) حاشية الخضري: ٥٥/٢. وانظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ٩٦٢/٣.

• **في باب ما لا ينصرف:** يقول الخضري: «**(تنبيه) مصر عند تأويله بالبقعة يتعين منعه، وليس كهندٍ؛ لأنه منقول من مذكر، وهو مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام، كما نقل عن عيسى بن عمرو، وإنما صُرف في: (اهْبِطُوا مِصْرً) [البقرة: ٦١] لتأويله بالمكان، أو لأنه غير معين أي مصرًا من الأمصار**»(١).

• **في نفس الباب:** يقول الخضري: «**(فائدة) أسماء الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كلها غير مصروفة للعلمية والعجمة، حتى موسى عليه السلام؛ لأنه معرب موشى، وهو بالعبراني معناه الماء والشجر؛ لأن فرعون التقطه من بينهما فركبا اسمًا عليه...**»(٢).

• **في باب زيادة همزة الوصل:** يذكر الشارح أنه يوجد عشرة أسماء الهمزة بها وصل، هي: (اسم، واستٍ، وابن، وابنم، واثنين، وامرئٍ، وامرأة، وابنة، واثنتين، وايمن في القسم) فيعلّل الخضري لذكر ابنم مع ابن، يقول الخضري: «**(تنبيه)... وإنما ذكر ابنم مع أنه لغة في ابن؛ لأنه بزيادة الميم تغير معناه بإفادته المبالغة، وحكمه باتباع ما قبل الميم كما في حركات الإعراب ولا كذلك ايم**»(٣).

**٢) تعليلات عامة للمسائل النحوية:**

وهذه التعليلات هي الواردة في معالجة النصوص التي كان يعلِّق بها الخضري على النصوص المعلَّق عليها، ولا يمكن استقصاء هذه التعليلات جميعها؛ لكثرتها وتشعبها، فضلًا عن عدم استيعاب البحث لمعالجة هذه النصوص، ولكن هذه أمثلة منتقاه:

• **في باب المعرب والمبني:** في حكم إعراب الأفعال الخمسة، يقول الخضري: «**اعلم أنهم لما أعربوا المثنى والجمع بالحروف، أرادوا مثله، في نظيرهما من الأفعال، وهو هذه الأمثلة، ولا يمكن إعرابها بأحرف العلَّة الموجودة؛**

(١) حاشية الخضري: ١٥٤/٢. (ومنعه الوارد في الفقرة المراد به المنع من الصرف).
(٢) حاشية الخضري: ١٥٤/٢.
(٣) المرجع السابق: ١٨٩/٢.

**لئلا يحذفها الجازم، وهي ضمائر، ولا الإتيان بحرف علَّة آخر؛ لئلا يلتقي ساكنان معها فيحذف ثانيًا فرفعوها بالنون لشدة شبهها بأحرف العلَّة، ولذا تدغم فيها نحو (من) و(أل)، وتبدل ألفًا في الوقف نحو: إذن، ثم حذفت؛ للجزم كأحرف العلَّة ولمَّا حملوا النصب على الجرِّ في نظيرها من الأسماء لتآخيهما في إعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع، ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل لإمكان ظهور الفتحة، أو تقديرها على حرف العلَّة، ولو قدرت هنا؛ لفات إعرابها بالحروف، وكُسِرت النون بعد الألف؛ تشبيهًا بالمثنى، وفُتِحت بعد أختيها؛ تشبيهًا بالجمع وللخفّة، ولما كان الضمير المتصل كالجزء قُدِّم عليها...»**[1].

فلا يخفى حجم التعليلات الواردة على حكم إعراب الأفعال الخمسة، وإنما يذكرنا الخضري بطبعه الإسهابي إن جاز هذا التعبير.

• **في باب أمَّا، ولولا، ولوما:** يقول الشارح: «**أمَّا: حرف تفصيل، وهي قائمة مقام أداة الشرط، وفعل الشرط؛ ولهذا فسرها سيبويه بـ (مهما يك من شيء)، والمذكور بعدها جواب الشرط؛ فلذلك لزمته الفاء نحو: (أما زيدٌ فمنطلق، والأصل: مهما يك من شيء فزيد منطلق)**»[2].

يعلِّق الخضري على ما تحته خط: «**(قوله: ولهذا فسرها سيبويه إلخ) قد يقال هذا التفسير لا يدل إلا على نيابتها عن الأداة فقط، والفعل محذوف بعدها؛ وإنما ذكره في التفسير؛ لبيان ذلك المحذوف، ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب: إنهم التزموا حذف الفعل بعد أمَّا، وأن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من**

---

(١) حاشية الخضري: ٤٨/١. وانظر: قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، دار الخير، ط١ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ٥٧، ٥٨.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢٥/٤. وانظر: شرح ابن طولون على الألفية، ابن طولون، تحقيق: د. عبد الحميد جاسم الفيّاض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، ٢٥١/٢.

**الفعل المحذوف، والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قُدم عليها؛ لقصد العوضية؛ وكراهة تلو الفاء أمًّا اهـ صبان»**[(١)]. ثم يقول الخضري:

«**(قوله: فلذلك لزمتها الفاء) أي: لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزمتها الفاء التي تدخل الجواب قضاء بحق ما حذف وإبقاء لأثره في الجملة، فلزوم الفاء؛ إنما هو لنيابتها عن الأداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع في بعض العبارات؛ لأنها لم تنب عنه كما مرّ، ولو سلم، فالفاء ليست له، بل لنفس الأداة؛ لأنها هي العاملة في الجواب على المختار...**»[(٢)]. ثم يقول الخضري:

«**(قوله: والأصل مهما إلخ) ... وإنما خصَّ الجمهور مهما بالتقدير؛ لعدم مناسبة غيرها؛ لأن إن للشك، والشرط هنا محقق...**»[(٣)].

• **في باب التصريف:** يقول الناظم:

**بِضِمْن فِعْلِ قابِلِ الأُصولَ في وَزْنٍ، وزائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي**[(٤)]

أي: إذا أُريد وَزن الكلمة قوبلت أصولها بالفاء، والعين، واللام[(٥)].

يعلِّق الخضري على ما تحته خط فيقول: «**(قوله: بِضِمْن فعل)، أي: بما تضمنه من الحروف الثلاثة، ولم يقل بفعل؛ لأن المقصود مادته دون هيئته؛ لأن الميزان لا يلزم هيئته بخصوصها من الحركة والسكون، وترتيب الحروف، بل يتبع ما يستحقه الموزون قبل تغييره... وإنما اختاروا للوزن مادة (ف.ع.ل)؛ لأنها تعم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها**»[(٦)]،[(٧)].

---

(١) حاشية الخضري: ١٣٠/٢. وانظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ١٣٠٥/٤.
(٢) المرجع السابق.
(٣) نفس المرجع السابق.
(٤) ألفية ابن مالك: ٦٥.
(٥) انظر شرح ابن عقيل: ٩١/٤.
(٦) حاشية الخضري: ١٨٥/٢.
(٧) انظر أمثلة أخرى لمثل هذه التعليلات في حاشية الخضري على سبيل المثال لا الحصر: (٢٢/١، ٢٤، ٣٣، ٣٩، ٤٢، ١٦٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٣٤)، (٨/٢، ١٥، ٢٥، ٢٩، ٤٧، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ١١٥، ١١٧، ١٢٢، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠).

## الخاتمة

إن الدراسة المنهجية لحاشيتي السجاعي والخضري تكشف لنا جملة من الملاحظات تتعلق بالقياس والتعليل عندهما:

١) اهتمَّ السجاعي اهتمامًا واضحًا بمسائل القياس، ولكنه لم يحصر كل الأقيسة التي تناولها العلماء النَّحوية قبله، وإنما عرضه للقياس في النَّص المعلَّق به؛ لتستبين القاعدة النَّحوية إمَّا دفعًا لها أو دفاعًا عنها، ولم يهتم السجاعي بأنواع الأقيسة التي فصَّل فيها النَّحويون القول.

٢) عُني السجاعي بالتعليلات، وجاءت جُلَّها في أثناء مناقشاته للعلماء وردوده وترجيحاته، وآرائه، واستدراكاته على المصنف والشارح والبعض الآخر، جاء في تعليلاته للمصطلح النَّحوي، والحدود النَّحوية، ولكنه لم يقم بتقسيم العلَّة، وابتعد بالجملة عن الفروض العقلية والجدل الذي لا طائل من ورائه، فجاءت تعليلاته سهلة واضحة تخدم القضية النَّحوية المعروضة.

٣) اهتمَّ الخضري بالتعليلات وتأثر إلى حدٍّ كبير بتعليلات السجاعي ولاسيما تعليلاته للمصطلح النَّحوي، والحدود النَّحوية، وشخصية الخضري التي تميل إلى الإطالة والجري وراء الفكرة أثَّرت في تحليلاته للنصوص المعلَّق بها، والذي أطعمها بتلك التعليلات الكثيرة وهي على كلٍّ، وإن كَثُرتْ فقد ابتعدت عن الجدل والضرب وراء العقل، لتركز على الناحية التعليمية، التي تقرب النصوص للدارس بشكل يبعدها عن الجفاف باستخدامه أدوات لشحذ الذهن وإثارة الانتباه. ولم يقم الخضري أيضًا بتقسيم العلَّة، أو الالتفاف حول أنواعها، إنما يُعلِّل؛ ليقرب المفاهيم النَّحوية المعروضة إلى الأذهان.

٤) مسائل القياس في حاشيتي السجاعي والخضري أقل من التعليل عامَّة، ومسائل القياس والتعليل عند الخضري أكثر منها عند السجاعي.

* *

## المصادر والمراجع


١) أسرار العربية: لابن الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م).

٢) الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، د. تمام حسان، عالم الكتب (١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م).

٣) أصول النحو العربي في نظر النُّحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث د. محمد عيد ١٩٨٩م.

٤) أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، الأطلسي للنشر، ط٢.

٥) الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط١٥ (٢٠٠٢م).

٦) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النَّحو، لابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م).

٧) الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، ضبطه: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط٢، (١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م).

٨) ألفية ابن مالك في النحو والصرف، للعلامة: ابن مالك، دار الأقصى.

٩) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

١٠) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٣ (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).

١١) تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية، د. رمضان عبد التواب، مراجعة: د. السيد يعقوب بكر، دار المعارف، ط٢.

١٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر (١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م).

١٣) تفسير الكشاف، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت –لبنان– الطبعة الثالثة (١٤٣٠هـ).
١٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١ (١٤٢٢هـ – ٢٠١٤م).
١٥) الجمل، للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط١ (١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م).
١٦) حاشية الخضري: الشيخ محمد الخضري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي (وبهامشها شرح ابن عقيل ونظم ابن مالك).
١٧) حاشية السجاعي المسمّاه: فتح الجليل على شرح ابن عقيل متن الألفية: الشيخ أحمد السجاعي، ونُبَذ لطيفة ملخصة من تقرير العلامة الشيخ محمد الإنبابي، المطبعة الميمنية (أحمد البابي الحلبي)، ١٣٠٦هـ.
١٨) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، (١٩٥٢م).
١٩) الخطط الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة: علي باشا مبارك، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر المحمية، ط١ (١٣٠٤هـ).
٢٠) شرح ابن طولون على الألفية، ابن طولون، تحقيق: د.عبد الحميد قاسم الفيّاض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م).
٢١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر (٢٠٠٩م).
٢٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١ (١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م).

٢٣) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م).

٢٤) شرح التصريف للثمانيني (٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم سليمان البعيمي، مكتبة الرشيد – الرياض، ط١ (١٤١٩هـ – ١٩٩٩م).

٢٥) شرح تصريف العِزّى، للتفتازاني (٧٩١هـ)، عني به: محمد جاسم، دار المنهاج للنشر، ط١، (١٤٣٢هـ – ٢٠١١م).

٢٦) شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، تحقيق: د. المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، ط٢ (١٤١٤هـ – ١٩٩٣م).

٢٧) عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي، تحقيق: د. عبد الرحيم عبد الرحمن، مطبعة دار الكتب المصرية (١٩٨٨م).

٢٨) قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، دار الخير، ط١ (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

٢٩) القياس في اللغة العربية، تأليف: محمد الخضر حسين، القاهرة ١٣٥٣هـ، عنيت بنشره المطبعة السلفية ومكتبتها.

٣٠) الكتاب: كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، (١٤١٦هـ – ١٩٩٦م).

٣١) المحتسب لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح شلبي، دار سركين للطباعة والنشر (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).

٣٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية، وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١ (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م).

٣٣) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، للعيني، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، ط١ (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

* * *